E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2006/117
27 February 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الثانية والستون
البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت

مسالة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزءٍ من العالم

حالة حقوق الإنسان في ميانمار*

تقرير الأمين العام

* ٨ من قرار الجمعية العامة ٥٣/٢٠٨ باء، تأخر تقديم هذه الوثيقة لتضمينها أحدث ما يمكن توفيره من معلومات.

(A) GE.06-11179 100306 130306

موجز

يستند هذا التقرير إلى المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام لتيسير المصالحة الوطنية وإحلال الديمقراطية في ميانمار، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٣٣/٦٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

والجهود التي يبذلها الأمين العام للاشتراك مع السلطات في معالجة مختلف شواغل المجتمع الدولي بشأن عملية الإصلاح الديمقراطي في ميانمار ما زالت متوقفة، مثلما أشار إليه الأمين العام في تقريره إلى الجمعية العامة (A/60/422). وقد استقال مبعوثه الخاص، تان سري رازالي إسماعيل، من منصبه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ عندما انتهت مدة عقده وبعد أن رُفض السماح له بدخول البلد لفترة تناهز السنتين منذ شهر آذار/مارس ٢٠٠٤. ولم يسمح للسيد باولو سيرجيو بينهيرو، المقرر الخاص للجنة حقوق المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، بزيارة البلد منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. ولهذا، لم تكن تجرى المناقشات السياسية مع حكومة ميانمار إلا خارج البلد وفي مناسبات محدودة.

وقد عُقد المؤتمر الوطني من جديد خلال الفترة من ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، وبدون أن يشارك فيه هذه المرة أيضاً ممثلون عن الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وعن أحزاب سياسية أخرى. وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، مُددت فترة احتجاز السيد داو أونغ سان سو كي، الأمين العام للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، الذي وُضع رهن الإقامة الجبرية، لمدة لا تقل عن ستة أشهر.

ورغم عدم إحراز عملية المصالحة الوطنية أي تقدم، فإن الأمين العام لا يزال ملتزماً ببذل مساعيه الحميدة. وهو، أولاً وقبل كل شيء، يناشد بشدة السلطات في ميانمار بأن تستأنف دون تأخير الحوار السياسي الهام مع ممثلي جميع الفئات الإثنية والزعماء السياسيين بغية المساعدة على تحقيق عملية مصالحة وطنية حقيقية.

وهو ما زال يرى أن استئناف الحوار ينبغي أن تعقبه خطوات مثل رفع ما تبقى من قيود مفروضة على جميع الزعماء السياسيين، وإعادة فتح مكاتب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، وإطلاق سراح كل السجناء السياسيين، بمن فيهم المسؤولون المنتخبون، وأنه ينبغي أن تنفذ بعض هذه الخطوات، إن لم يكن جميعها، بحلول النصف الأول من عام ٢٠٠٦.

أولاً – مقدمة

١- يقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٦٠/٢٣٣ المعتمد في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، والمعنون "حالة حقوق الإنسان في ميانمار"، والذي بموجبه تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل مساعيه الحميدة وأن يتابع مباحثاته بشأن حالة حقوق الإنسان وإعادة إحلال الديمقراطية مع حكومة وشعب ميانمار، بما في ذلك جميع الأطراف ذات الصلة في عملية المصالحة الوطنية في ميانمار، وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين وإلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الثانية والستين تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

٢- ويتبين للجنة، من تقرير الأمين العام إلى الجمعية العامة (A/60/422)، أن جهوده للاشتراك مع السلطات في معالجة شواغل المجتمع الدولي لا تزال متوقفة. وقد مُددت فترة الإقامة الجبرية المفروضة على السيد داو أونغ سان سو كي، الأمين العام للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، الذي أمضى ما مجموعه ١٠ سنوات تقريباً في الاحتجاز، ستة أشهر أخرى في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. ولا يزال نحو ١ ١٤٧ سجيناً سياسياً محتجزين في السجون أو في مراكز التحقيق في جميع أرجاء البلد.

٣- وتعاني شرائح هامة من السكان من ظروف اجتماعية – اقتصادية صعبة للغاية. وتشمل الشواغل الإنسانية الحرجة الارتفاع السريع لعدد الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أوساط أشد فئات السكان ضعفاً؛ وانعدام الأمن الغذائي؛ والرعاية الصحية المحدودة؛ وعدم كفاية فرص التعليم؛ وممارسات العمل القسري. وانتشرت ظاهرة التشرد على نطاق كبير نظراً لاستمرار النزاعات في بعض مناطق البلد على الرغم من قرارات وقف إطلاق النار التي تم التفاوض بشأنها في السنوات الأخيرة.

٤- وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، استقال مبعوث الأمين العام الخاص إلى ميانمار، السيد تان سري رازالي إسماعيل، من منصبه عندما انتهت مدة عقده وبعد أن رفض السماح له بدخول البلد لمدة تناهز سنتين منذ آذار/مارس ٢٠٠٤. ولم يسمح للسيد باولو سيرجيو بينهيرو، المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، بزيارة البلد منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. ولذلك، لم تجر مناقشات سياسية مع حكومة ميانمار إلا خارج البلد وفي مناسبات محدودة، مثل مناسبة انعقاد الدورة الستين للجمعية العامة.

ثانياً – أنشطة المقرر الخاص

٥- أثناء انعقاد الدورة الستين للجمعية العامة، التقى السيد إبراهيم غمباري، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، وزير خارجية ميانمار، السيد أو نيان وين، في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، نيابة عن الأمين العام. وفي محاولة لتنسيق الجهود الدولية بغية تيسير المصالحة الوطنية وإحلال الديمقراطية في ميانمار، عقد السيد غمباري وترأس في ٥ تشرين الأول/أكتوبر اجتماع مشاورات غير رسمي للدول الأعضاء المهتمة، مغتنماً فرصة حضور المبعوث الخاص في نيويورك. وخلال هذه الاجتماعات، دعت الأمم المتحدة سلطات ميانمار إلى استئناف الحوار السياسي بين جميع الأطراف المعنيين، بمن فيهم ممثلو الفئات الإثنية والزعماء السياسيون.

٦- بيد أن الجزء الأكبر من توقعات الأمم المتحدة، كما أعرب عنها الأمين العام في الكثير من المناسبات، لم يتحقق بعد. والمؤتمر الوطني، الذي أنشئ بهدف وضع مبادئ مفصلة لدستور البلاد الجديد، قد انعقد من جديد في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، من دون أن يشارك فيه هذه المرة أيضاً ممثلو الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وأحـــزاب سياسية أخرى. ويأسف الأمين العام لعدم تجاوب الحكومة مع الدعوات المتكررة للحوار التي وجهتها الـــرابطة الوطنـــية من أجل الديمقراطية منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وقد أرجئ عقد المؤتمر في ٣١ كانون الـــثاني/يـــناير ٢٠٠٦ وواكب ذلك إعلان عن استئناف دورته في نهاية هذا العام. وفي أثناء ذلك، لم تحرز بعد محادثات السلام التي استؤنفت بين الحكومة واتحاد كارن الوطني في عام ٢٠٠٤ أي تقدم ملموس حتى الآن، وقد أفيد في عدة مناسبات بوقوع صدامات متفرقة في المنطقة الحدودية بين تايلند وميانمار. كما يعرب الأمين العام عن قلقه إزاء الأحكام الطويلة والقاسية التي صدرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ على عدد من زعماء شان الذين كانوا محتجزين منذ اعتقالهم في مطلع عام ٢٠٠٥.

٧- كمـــا أن الحالة في ميانمار أخذت تزداد صعوبة بالنسبة لمختلف المؤسسات الإنسانية الدولية، إذ أُجبرت هذه المؤسسات على العمل في بيئة تتسم بمزيد من التقييد. وفي ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦، قدمت الحكومة مجموعة من المبادئ التوجيهية التنفيذية لمجتمع المساعدة الأوسع نطاقاً في ميانمار. بيد أن الطابع التدخلي والتقييدي للمبادئ التوجيهية المقترحة قد يقوض المساعي الجارية للاستجابة للوضع الإنساني في ميانمار. وفي ١٦ شباط/فبراير، وجه ممثل الأمم المتحدة المقيم رسالةً إلى وزير التخطيط الوطني والتنمية الاقتصادية في محاولة لإقامة حوار مع الحكومة بشأن المبادئ التوجيهية التنفيذية. كما أعرب عن القلق لأن ما أُعلن عنه في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ من انـــتقال وزارات حكومية هامة إلى بينمانا، التي تقع على مسافة ٣٢٠ كيلومتراً تقريباً شمال يانغون، قد يزيد من تفـــاقم الوضع. ولم تعطَ الوكالات والمنظمات الإنمائية التي تعمل عملاً وثيقاً مع إدارات الحكومة أي إشارة عن كيفية مواصلة تعاملها مع نظرائها الحكوميين متى انتهت عملية الانتقال إلى بينمانا.

٨- وطلـــب مجلس الأمن بالإجماع من الأمانة أن تعقد جلسة إحاطة بشأن الحالة في ميانمار. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، قدم السيد غمباري ، خلال مشاورات غير رسمية حضرها الأمين العام، إحاطة وافية إلى مجلـــس الأمن ألقى فيها الضوء على عدم إجراء إصلاح سياسي، ومواصلة انتهاكات حقوق الإنسان، واستمرار الحالة الإنسانية الطارئة في ميانمار. وكرر السيد غمباري مرةً أخرى رسالة الأمين العام الواردة في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة (A/60/422) والتي يشجع فيها سلطات ميانمار على استئناف الحوار مع ممثلي جميع الفئات الإثنية والزعماء السياسيين. ويعتقد الأمين العام أنه ينبغي استئناف الحوار في أسرع وقتٍ ممكن وأن يعقب ذلك إطلاق سراح السجناء السياسيين، ورفع ما تبقى من قيود مفروضة على الزعماء السياسيين، وإعادة فتح مكاتب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، وإشراك الفئات المذكورة آنفاً في عملية خريطة الطريق المستمرة. ويعتقد الأمين العام أنه ينبغي تنفيذ بعض هذه الخطوات، إن لم يكن جميعها، بحلول النصف الأول من عام ٢٠٠٦.

٩- وقال الأمين العام، خلال المشاورات غير الرسمية، إنه على الرغم من أن الحالة في ميانمار لا تشكل تهديداً مباشراً للسلم والأمن الدوليين، فإن للكثير من المسائل آثاراً تتخطى الحدود وتتسبب في إثارة قلق بالغ ويمكن أن تشكل تهديداً للأمن البشري. ورحب الأمين العام بدعم مجلس الأمن لما يبذله من مساعٍ حميدة وجهود سياسية في مـــيانمار. وقال إنه يمكن للمجلس، كخطوة أولى، أن يطلب إلى سلطات ميانمار أن تسمح للأمين العام بأن ينفذ

على أكمل وجه ولاية المساعي الحميدة الموكلة إليه، التي تعززت بقرار الجمعية العامة ٢٣٣/٦٠ المعتمد مؤخراً. وبالإضافة إلى ذلك، دعا الأمين العام المجتمع الدولي إلى تنسيق استراتيجية فعالة ومتسقة لتلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة في ميانمار.

١٠- كما أعرب قادة رابطة أمم جنوب شرق آسيا بدورهم، عن قلقهم إزاء عدم إحراز تقدم في عملية المصالحة الوطنية أثناء مؤتمر القمة الحادي عشر الذي عقدوه في كوالالمبور في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وقد شجعت الرابطة ميانمار على الإسراع في عملية الإصلاح السياسي وطالبتها بإطلاق سراح الزعماء السياسيين رهن الاحتجاز. كما قررت الرابطة إرسال وزير خارجية ماليزيا، سيد حميد البار، إلى ميانمار لتقييم عملية إحلال الديمقراطية هناك. ورغم المؤشرات الأولية بشأن موافقة ميانمار على استقبال وزير الخارجية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، فإنه يتم القيام بالزيارة بعد.

ثالثاً - ملاحظات

١١- لقد مضى أكثر من ١٠ سنوات على أول طلبٍ وجهته الجمعية العامة إلى الأمين العام بأن يبذل مساعيه الحميدة لتيسير المصالحة الوطنية وإحلال الديمقراطية في ميانمار. وفي غضون ذلك، عانى المواطنون في ميانمار من صعوبات اجتماعية واقتصادية تعزى إلى عدم وجود عملية شاملة لإقامة الديمقراطية وتحقيق المصالحة الوطنية في بلدهم. والمأزق الذي وصلوا إليه قد تأزم بسبب السياسات الاقتصادية التي منعت غالبيتهم العظمى من تحسين سبل رزقهم.

١٢- لهذا، يكرر الأمين العام طلبه إلى سلطات ميانمار أن تتخذ التدابير اللازمة لجعل جهود الإصلاح أكثر شمولاً ومصداقية، مستفيدةً من تعليق المؤتمر الوطني في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ لغاية موعد استئنافه المقترح في نهاية هذا العام. كما يطلب الأمين العام إلى البلدان في المنطقة، ولا سيما الصين والهند والدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، أن تشجع سلطات ميانمار على تسريع وتيرة إصلاحاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية - الإنسانية. وفي هذا الصدد، فإنه يشيد بالنداء الأخير الذي وجهته الرابطة خلال مؤتمر القمة الحادي عشر إلى ميانمار للتعجيل بجهودها الرامية إلى الإصلاح السياسي وبإطلاق سراح المحتجزين السياسيين، على السواء. كما يرحب الأمين العام بقرار الرابطة إرسال وزير خارجية ماليزيا سيد حميد البار إلى ميانمار، ويحث ميانمار على استقباله في أسرع وقتٍ ممكن.

١٣- ورغم عدم إحراز تقدم في عملية المصالحة الوطنية، فإن الأمين العام ما زال ملتزماً بعرض مساعيه الحميدة. وإذا أُحرز تقدم، فإن الأمين العام على استعدادٍ لأن يبذل قصارى جهده لتعبئة كل أنواع المساعدة الدولية اللازمة لدعم سلطات ميانمار في تيسير جهودها نحو تحقيق المصالحة الوطنية التي تكفل لشعب ميانمار إمكانية مشاركة البلدان المجاورة نفس ما تتمتع به من فوائد متأتية عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

- - - - -